الأهرام

١٩٥٦/١٠/١٠

منطوق الاستعمار

حددت مصر المبادىء التي يمكن ان تجرى على اساسها المفاوضة بيننا وبين الدول التي تستخدم قناتنا ، وهي اربعة :

اولا : حرية الملاحة .

ثانيا : تعاون بين الهيئة الادارية المصرية للقناة وبين الدول التي تستخدم القناة ، قائم على احترام السيادة المصرية .

ثالثا : انشاء نظام لفرض الرسوم يستقل محاسبة منصفة للدول التي تستخدم القناة .

رابعا : تخصيص نسبة معقولة من دخل القناة لتوسيعها وتحسين الملاحة فيها .

هذه المبادىء الاربعة متفق عليها نظريا بين مصر وخصومها . فهي المبادىء التي توفق بين مقتضيات السيادة المصرية وحقوق مصر بحسبانها صاحبة القناة ، وبين مصالح الدول التي تستخدم هذه القناة .

فلم يقوم الخلاف ؟

يقوم الخلاف في الوسائل الكفيلة بتطبيق المبادىء الاربعة .

فخصومنا يقصرون ان الادارة التي كانت تنظم الملاحة في قناة السويس ادارة دولية ، فيجب ان نستبدل بها ادارة دولية . وهم يطلبون ان تكون هذه الادارة ما سموه هيئة للتفتيش من القناة المصرية .

ونذهب نحن الى ان الشركة المنحلة لم تكن دولية ، بل كانت مصرية تدير الملاحة في القناة بمقتضى « امتياز » أو تفويض ، منحتها مصر اياه عملا بحق السيادة ، وسحبته منها عملا بحق السيادة . فالدولية لم تكن صفة للشركة ، بل للمعاهدة التي كانت حرية الملاحة في قناة السويس في المعاهدة التي ابرمت عام ١٨٨٨ في القسطنطينية ، وهي باقية لم يلحقها اذى ، لان هذه المعاهدة مستقلة عن الشركة كما كانت الشركة مستقلة عن هذه المعاهدة . فالغاء الشركة ليس له اي اثر في المعاهدة ، سواء من الناحية القانونية او من الناحية الادبية . ولا معنى اذن لمطالبة بانشاء ادارة دولية بدل الشركة المنحلة .

وحين لم كان فرض المعادلات السرية التي بدأت امس في مجلس الامن الاتفاق على وسيلة لتنظيم الملاحة في القناة تحترم سيادة مصر بالتجرد من صفة الرقابة الدولية . ولا يخفى ان تحول السير في المفاوضة التي كانت قد جرى بوساطة الولايات المتحدة الامريكية . فكان ذلك من شأنه ان يزيدنا اطمئنانا بالوقوف على فحوى الخطاب الذي كنا نسلم ان وزير الخارجية الامريكية سيلقيه بعد يوم او بعد ساعات معدودة .

والقى دالاس خطابه . وكان مستهل خطابه وعدا ملحقا للامل اذ تحدث عن واجب امريكا ان تطلب بالوسائل السلمية حلا للمشكلة يوافق مبادىء العدل ، كما يوافق مبادىء القانون الدولي . السلام من الجانب الاول ، والعدل والقانون الدولي من الجانب الثاني .

ولكن سرعان ما خيب الامل اذ وصف معالجة بريطانيا وفرنسا لازمة القناة بانها معالجة تدعو الى خوض على حفظ السلام ، واذ انبأنا بان القناة وان تجر في ارضنا ، ليست من ارضنا التي يجرى عليها حكم سيادتنا الداخلية ، لانها ولدت دولية ، فهي شقت في ارضنا ولكن لم تشق لنا ، او لنا وحدنا ، بل شقت لجميع من يستخدمونها . هذا حق نالوه من معاهدة القسطنطينية فهم الان يطلبون ممارسته لا يشتمون على السيادة المصرية ! ومن لم ينتصر وزير الخارجية الامريكية لمشروع الانجليزي الفرنسي الذي اقرته الدول الثمانية عشرة في مؤتمر العاصمة الانجليزية .

عجبا ! دالاس يعلن منذ بضعة ايام في مؤتمر صحفي ان السياسة الامريكية لن تجاري سياسة الدول الاستعمارية . فما اسم تاييده للمشروع الانجليزي الفرنسي ؟

يقول من بضعة ايام ان رسالة امريكا الاخذ بناصر الدول المتحررة . هل باهدار السيادة القومية يعين على النهوض من بين من الدول المتخلفة ؟

امل بهيج يلمعه دالاس للاستعمار الانجليزي الفرنسي في الظفر الشرق الاوسط ! فكان وزير الخارجية الامريكية يشترك في الاغتيال الوحشي الذي احيته الدولتان مذ اسبوعين او نحوهما في العاصمة الفرنسية

لا ، بل كان بريطانيا وفرنسا لا تزالان في عام ١٩٠٤ ، تقتسمان مناطق النفوذ في البلاد العربية باسم التعمير واية لاسباب الحضارة . عام ١٩٠٤ ، اي قبل ستوات من حربين بدلتا موازين القوى . وبعثنا القومية العربية فيما بعثنا من القوميات الشرقية ، تطلب حقها في الحرية . عام ١٩٠٤ ، اي يوم كان بمكان بريطانيا او فرنسا ان ترسل بارجة الى ميناء الاسكندرية لتسلم لها مصر بكل مطمح من مطامعها الاستعمارية

هي روح الاستعمار موحدة في عهد باريس تحشد الجيوش وتجمع الاساطيل . واذا تصدت لها مصر قامت تتهم مصر بانها تثير الاضطراب وتهدد السلام بتلفي المواثيق

هي روح الاستعمار البريطاني الفرنسي التعد من حرية الملاحة في القناة ذريعة لاستعادة سلطانها في ربوعنا وكبح القومية العربية

ولكن هيهات . امل الاستعمار البريطاني الفرنسي في الارتداد الى الحياة ، امل العجوز بالازدان خمسين سنة الى الوراء

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية